الأنوار
Beyrouth - Samedi 14 Juin 2003 - 42e Année - No. 15090

افتتاح مؤتمر «نحو لبنان الالكتروني»

سلامة: التكنولوجيا في القطاع العام تسرّع بإنشاء حكومة الكترونية

السعيدي: لا ستراتيجية تركز على الاستثمار في البنى التحتية

اعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان المركزي اصدر سلسلة تعاميم لتنظيم العمل المصرفي الالكتروني، مشيراً الى ان استعمال التكنولوجيا في القطاع العام يسرّع في إنشاء حكومة الكترونية، فيما اعتبر نائب الحاكم الدكتور ناصر السعيدي ان الحكومة الالكترونية، اذا كانت مصحوبة باستثمارات كبيرة في التكنولوجيا الجديدة، يمكن ان تكون مصدراً مهماً لزيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي.

كلام سلامة والسعيدي جاء في خلال جلسة افتتاح مؤتمر «نحو لبنان الالكتروني» التاسعة صباح امس في فندق «فنيسيا» برعاية رئيس الجمهورية العماد اميل لحود ممثلاً بوزير الاتصالات جان لوي قرداحي، وفي حضور ممثل رئيس مجلس النواب نبيه بري النائب عدنان عرقجي، ممثل رئيس الحكومة رفيق الحريري النائبة غنوة جلول، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس، رئيس الشبكة الاقليمية العربية لفريق الامم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات طلال ابو غزالة، مساعد الامين العام للجامعة العربية الدكتور سعود الزبيدي وعدد من ممثلي المؤسسات العامة والخاصة المعنية بشؤون التكنولوجيا والمعلومات.

السعيدي

بعد النشيد الوطني وكلمة ترحيبية ألقى الدكتور ناصر السعيدي كلمة قال فيها: نحن بحاجة لبنية تحتية قانونية حديثة لدعم نظام اقتصادي واجتماعي يقوم على المعرفة، بنية يجب توسيعها لتشمل مجموعة اساسية من القوانين، ومنها: قانون للحكومة الالكترونية يتيح للحكومة ان تنفذ مهامها والمعاملات الادارية بشكل الكتروني/ رقمي، بما في ذلك المشتريات الحكومية. قانون لحماية المعلومات والبيانات، يضمن الطابع السري للمعلومات الشخصية. قانون لضمان حرية المعلومات، يتيح وصول المواطنين الى المعلومات العامة على نطاق واسع. قانون للهوية الالكترونية او للاتصالات الالكترونية يعترف بالإثبات والتوقيع الرقمي، وينشئ هوية ذات طابع رقمي، قانون لمكافحة جرائم الأنترنت وجرائم سوء استخدام انظمة الكومبيوتر، بغية حماية الملكية الالكترونية.

اضاف: : لذلك ينبغي ان نضع استراتيجية الكترونية وطنية تركز على الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للشبكات الاكترونية، وشبكة الأنترنت، واسس دعم النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم على المعرفة. وينبغي ايضاً لهذه الاستراتيجية ان تركز على اعادة تصميم اجراءات العمل الحكومي والاستثمار في الرأس المال البشري الالكتروني. لذلك علينا ان نعيد النظر في مناهج التعليم في مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا، اي ان نعتمد، في برامجنا الدراسية مادة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بكل محتوياتها بالاضافة الى استحداث شهادة جديدة «شهادة رقمية عامة» واستخدام التكنولوجيات الحديثة لأغراض التعليم والتعلم عن بعد، وبذلك نستطيع نقل المعرفة الى كل المناطق المحرومة والفقيرة في لبنان.

وقال: اننا بحاجة الى الاسراع في تنفيذ الحكومة الالكترونية. فالحكومة يجب ان تصبح منتجا فعالا يقدم السلع والخدمات بالشفافية اللازمة، وذلك عن طريق موظفين وادارة آيلة للمساءلة. ان الحكومة الالكترونية، اذا نفذت بشكل فعال، يمكنها ان تكون اداة هامة في تحقيق إصلاح مؤسسي عميق في القطاعين العام والخاص، بالاضافة الى الاصلاح الاداري، وزيادة فاعلية توفير السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام وفاعلية المشتريات الحكومية. فالحكومة الالكترونية بوصفها اداة رئيسية لتحقيق «الحكم السليم»، يمكنها، اذا كانت مصحوبة باستثمارات كبيرة في التكنولوجيا الجديدة، ان تكون مصدراً مهماً لزيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي، بالاضافة الى تحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية في لبنان.

اضاف: في ما يتعلق بالعمليات المصرفية والمدفوعات حققنا بالفعل تقدماً مهماً، فالقانون الرقم ١٣٣ يمنح مصرف لبنان سلطة تنظيم ومراقبة العمليات المصرفية الالكترونية في لبنان ومسؤولية تطوير نظام المدفوعات وتأمين الاطار المناسب للمدفوعات الالكترونية. الواقع ان البنية التحتية الخاصة بالمدفوعات تتطور بسرعة. فعدد اجهزة الصراف الآلي قد ارتفع من ٣٦٨ في سنة ١٩٩٩ الى ٧٠٨ في آذار ٢٠٠٣، اي ينمو سنوي معدله ٢٣,٢٠ في المئة. كذلك ارتفع عدد البطاقات المصدرة من ٢٤٩٠٧٦ في سنة ١٩٩٩ الى اكثر من ٦٧٠٠٧٩ في سنة ٢٠٠٣، اي ينمو بلغ ٣٦,٠٣ في المئة على اساس سنوي. ان قطاعنا المصرفي النشط يقدم راهناً خدمات مصرفية على الهاتف النقال واجهزة الكومبيوتر وعبر الأنترنت. ولكننا يجب ان نكون في الطليعة بشأن تطبيق تكنولوجيات جديدة في قطاعنا المصرفي. فالمدفوعات الالكترونية تستطيع ان تبدل كلياً كيفية التعامل التجاري والمصرفي، سواء على الصعيد الداخلي ام على الصعيد الدولي. وقد اطلقنا مشروع العمليات المصرفية والمعلومات الآمنة للبنان (Sebil) الذي يقدم ركيزة متينة للعمل المصرفي الالكتروني والخدمات وانظمة الدفع الالكترونية التي يمكن للقطاع المالي اللبناني ان يقدمها. وهذا النظام عندما يطبق بكامله، سيتيح لمصرف لبنان والحكومة اللبنانية والقطاع المالي تقديم خدمات آمنة يمكن تبادلها بين الحكومة ومؤسسات الأعمال والمواطنين.

كمبالوف

ثم تحدث باسم فريق الامم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات سيرجي كمبالوف فقال: هذا الفريق يعتبر فريدا من نوعه لأنه يجمع مسؤولين حكوميين والقطاع الخاص وقوى المجتمع المدني في جهد مشترك لوضع تقنية المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية للجميع. ولضمان ان يلبي فريق عمل تقنية المعلومات والاتصالات التابع للامم المتحدة المطلبة اسست فرق عمل اقليمية عدة وظيفتها العمل على جمع وجهات النظر الاقليمية والمحلية لتقديمها للمجتمع الدولي. وكانت الشبكة العربية الاقليمية اول فرقة عمل واحدى نشاطاتها المهمة المساهمة في دعم وتطوير واطلاق العديد من الاستراتيجيات الالكترونية الوطنية في بلدان المنطقة العربية.

اضاف: ان تجارب الدول في قارات مختلفة اثبتت ان تطوير الشبكة العربية الاقليمية لتقنية المعلومات والاتصالات لا تنجح الا بخطة تنموية وطنية استراتيجية قائمة على اطراف عدة في المجتمع ومدعومة من قبل القيادة السياسية العليا للبلد.

ابو غزالة

بعدها كانت كلمة ابو غزالة اقترح فيها على اللجنة الوطنية المتوقع انشاؤها لبرنامج لبنان المعرفي ان تأخذ في اولوياتها ادخال تقنية المعلومات والاتصالات الى منافع التعليم وتوسيع الاتصالات بالأنترنت وتسهيل الاجراءات الادارية والحكومية.

الزبيدي

ثم تحدث الدكتور سعود الزبيدي فقال: : أتي مؤتمركم ليؤكد مدى حاجة امتنا العربية الى د رة اللحاق بموكب الحضارة والتقدم العلمي وذلك عن طريق وضع وتطوير سياسة واستراتيجية عربية لتقنية المعلومات والاتصالات والاهتمام بدور الشبكات الاقليمية العربية وذلك من اجل تقديم الدعم المطلوب الى مجتمعنا العربي بما يتناسب مع حاجات المنطقة وتعزيز نشاطاتها للمساعدة على تخطي الفجوة الرقمية على المستويين الاقليمي والعالمي وضرورة السعي الى انشاء شبكات تعاون ديناميكية سواء على مستوى القطاع العام او القطاع الخاص.